بيـــان المؤتـمـــر القومي العربي

عقـدت الأمانـة العامّـة للمؤتمر القـومي العربي اجتماعاً في بيروت عـلى مدى يـومين خـلال الـفـتـرة ٢٧ ـ ٢٨ تشريـن الأوّل/أكتـوبر ١٩٩٣، واتخـذت القرارات التّالية:

١ ـ الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

قـامت الأمانـة العامّـة بتقييم الأوضـاع العـربيّـة الـرّاهنـة والتـطوّرات الأخيرة في الصّراع العـربي ـ الصّهيـوني، وأصـدرت بياناً تفصيليّاً حول الاتفاق بين قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والحكومة الإسرائيليّة.

٢ ـ المؤتمر العربي/الإسلامي

استعـرضت الأمانـة العامّـة الـترتيبـات الجـارية لعقـد المؤتمر القـومي/الإسـلامي، وقرّرت المضيّ قدماً في عقد المؤتمر في صنعاء خلال الفترة ٩ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ ـ إنشاء جبهة للأحزاب والحركات السّياسيّة القوميّة

قـرّرت الأمـانـة العـامّـة تشكيـل لجنـة تحضيـريّـة من خمسـة من أعضـاء الأمـانـة العـامّة تتـولّى الاتصـال بـالأطـراف المعنيّـة لتشكيـل جبهـة لـلأحـزاب والحـركـات السّيـاسيّة القـوميّة في الـوطن العربي، وأن تنتهي مهمّة اللّجنة التّحضيـريّة بقيـام هذه الجبهة.

٤ ـ إصـدار نشرة (دوريّة) شهـريّـة للمؤتمر القومي العربي

أقرّت الأمانة العامّـة التّرتيبـات النّهائيّـة لإصـدار نشرة شهـريّـة للمؤتمـر القـومي العربي، وأن تصدر في المستقبل القريب.

٥ ـ التّحضـيرات للمؤتمـر القـومي العربي الخامس

أقرّت الأمانة العامّـة التّرتيبـات اللّازمـة لعقـد المؤتمـر القـومي العـربي الخـامس في أواخـر آذار/مارس ١٩٩٤، عـلى أن يعقد في المغرب أو مصر.

بيان إلى الأمّـة حول الاتفاق بين منـظمّـة التّحـريـر الفلسـطينيّـة والحكومة الإسرائيليّة

١ ـ مدخل

سـيُـذكـر يـوم الأوّل مـن شـهـر أيلول/سبتمبر من عـام ١٩٩٣ في تـاريـخ الصّراع العربي الصّهيوني بـأنّه اليـوم الّذي أعلن فيـه خبر تـوصّل «حكـومة إسرائيـل» و«قيـادة منظّمـة التّحريـر الفلسـطينيّـة» إلى مسـودّة اتفـاق بشـأن «اعـتراف متبـادل» و«إعـلان مبادئ حـول تـرتيبـات حكـومـة انتقاليّة ذاتيّة» من خلال مفـاوضات سـرّيّة جـرت في أوسلو عـاصمـة النّـرويـج. وستحفظ الذّاكرة التّاريخيّة لأمّتنا وقع هـذا الحـادث الجلل في أوسـاطهـا، وكيف هـزّ الشّعب العـربي الفلسطيني وسـائر شعـوب الأمّـة العـربيّـة كـافّـة هـزّاً عنيفـاً، وأثـار تساؤلات مفعمة بـريبة وتـوجّس في أوساط شعـوب العـالم الإسـلامي وأحـرار العـالم العاملين لقضيّة التّحـرير والمؤمنـين باقـتران السّـلام بـالعـدل. كـما ستحفظ الـذّاكـرة التّاريخيّة ما رافق هذا الحدث من «دعايـات إعـلام أزمات» كـان همّها تـزيـين الاتفـاق وتسويقه وسلب وعي الإنسان العربي وشلّه عن التّفكـير. وستحفظ أيضاً مـا اقترن بـه هـذا الحـدث من تحـرّكـات قـوى الهيمنـة الـدّوليّة لفـرض الاتفاق وجعله أمـراً واقعاً بـأسـاليب شتّى من الـتّرغيب والـتّرهيب. وسيُـذكـر الأسبـوع الثّـاني من شهـر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ م في تـاريخ الصّرّاع العـربي الصّهيوني مقـترنـاً بـإبـرام اتفاق «الاعتراف المتبادل» يوم التّـاسع عـبر رسـائل متبـادلة، وتـوقيـع اتفـاق «إعـلان المبادئ» يوم الثّالث عشر في «حفل مشهود» في البيت الأبيض الأمـريكي بـواشنـطن. وستحفظ ذاكـرتنا التّـاريخيّة مـا أثاره ذلـك الحفل من ذكريـات مريـرة وما تضمّنـه من مسـاس بنضال أمّتنـا. كما ستحفظ مشـاعر الغضب والألم الّتي أثارتها النّصوص المملاة عـلى الـطّرف الـعـربي الفلسـطيـني في «الاعتراف المتبادل»، ووجـع الجرح الغـائر الّذي سبّبته في نفسيّة الأمّة.

لقد بدت الحاجة ماسّة وسط أجواء هذا الجـدث الجلل إلى أن تتماسـك الأمّـة بعـد وقـوع هذا الـزّلـزال، وأن يُعمـل أبنـاؤهـا الفكـر ويُمعنوا النّـظر في المرحلة الجـديـدة الّتي دخلها الصّرّاع العربي الصّهيوني لوعي أبعـادها وسـبر أغوارهـا وتحديـد متطلّبـات مواجهة تحدّياتهـا، وحزم الأمـر والمبادرة إلى الفعل، منطلقين من إيمان بـالله لا يتزعـزع وثقة قويّة بأمّتهم المجاهدة وبالشّعب العربي الفلسـطيني صـاحب الانتفـاضـة المبـاركـة وبالأحرار في العالم.

وإسهـاماً في تلبيـة هذه الحـاجة المـاسّـة ونهوضـاً بمسؤوليّـة الفكـر عقـدت الأمـانـة العـامّـة للمؤتمـر القـومي العـربي دورة اجتـماعات يـومي ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٩٣ م ببيروت ناقشت خلالها هذه المرحلة الجديدة في ضـوء إبـرام «الاتفـاق الإسرائيـلي ـ الفلسطيني». وقد استحضرت في مناقشاتها

الحوار الّذي دار في السّاحة العربيّة وساحة الحضارة العربيّة الإسلاميّة وساحات عالمنا الأخرى، واستخلصت الأفكار الرّئيسيّة الّتي تضمّنها هذا الحوار، ووقفت أمام ما بلوره الفكر العربي بشأن الاتفاق والمرحلة الجديدة، وسجّلت بالتّقدير إسهام «أهل الرأي» العرب الّذين عالجوا الأمر بموضوعيّة والتزام بمسؤوليّة الكلمة مستلهمين نبض جماهير أمّتهم، وتأمّلت التّفاعلات الحادّة الجارية في مختلف أوساط الأمّة وما كشفت عنه من حسّ دقيق لدى الجماهير يمكنها من التّمييز بين الصّالح والطّالح وحدس نافذ لدى جيل الشّباب يمكنه من استشراف المستقبل والنّهوض بمتطلّبات المرحلة الجديدة.

إنّ الوفاء بمتطلّبات هذه المرحلة الجديدة يقتضي من أبناء الأمّة جميعاً الالتزام بمحدّدات واضحة في التّعامل معها نابعة منّا معبّرة عنّا. كما يقتضي تقويماً علميّاً دقيقاً لهذا الاتفاق الّذي وصف بأنّه «زلزال سياسي قد يؤدّي إلى تغييرات في التّضاريس السّياسيّة لوطننا العربي وانهيارات في بناها وتكويناتها»، وتشوّف تداعياته ومضاعفاته وما ينتج عن فرضه من حقائق على أرض الواقع. ويقتضي أخيراً تحديد ما ينبغي على الأمّة عمله على صعيد مواجهة المرحلة.

٢ ـ في محدّدات التّعامل مع المرحلة الجديدة

أوّل هذه المحدّدات هو الاحتكام إلى العقل دون المساس بالوجدان والدّراسة الموضوعيّة الّتي تلتزم بمبادئ أساسيّة لا تخرج عنها ولا تتصرّف بها، أوّلها إيفاء كلّ إنسان قدره وموضعه من الجهاد وحقّه في الاجتهاد، وثانيها الالتزام بأن يبقى البحث موضوعيّاً لا يتناول الشّخوص بل يتابع النّصوص، وثالثها التمسّك بضرورة الابتعاد عن كلّ أمر قد يحوّل اختلاف الآراء إلى تناقض في المواقف، يجب أن لا يؤدّي إلى صدام ومجابهة بين الأطراف.

ثاني هذه المحدّدات هو إدراك أنّ الأمّة جميعها في سفينة واحدة، وأنّ كلّ أبنائها على اختلاف آرائهم ومواقعهم في خندق واحد في مواجهة عدوّ متربّص بهم. فالمعركة اليوم كما كانت من قبل هي بيننا وبينه.

ثالث هذه المحدّدات هو الانطلاق من أنّ قضيّة فلسطين هي جوهر الصّراع العربي ـ الصّهيوني، وأنّها في المنشأ والمسار والمصير قضيّة عربيّة قوميّة، وأنّ هذا الصّراع هو بين الأمّة من جهة، والتّحالف الاستعماري الصّهيوني الغربي من جهة أخرى، الّذي استهدف بالغزوة الصّهيونيّة لفلسطين الوطن العربي كلّه ودائرة الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وعمد إلى تمكين إسرائيل من احتلال أراضٍ عربيّة أخرى.

رابع هذه المحدّدات هو استذكار أنّ قضيّة فلسطين الواحدة تتضمّن أجزاء أربعة رسم ملامحها تطوّر الصّراع، وهي الجزء الخاصّ بالقدس، والجزء الخاصّ ببقيّة الأراضي الفلسطينيّة العربيّة المحتلّة عام ١٩٦٧ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وقضيّة أبناء فلسطين المشرّدين منذ عام ١٩٤٨، وقضيّة أبناء فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ في الكيان الصّهيوني؛ وأنّ عمليّة التّسوية الّتي بدأت في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ باسم «سلام الشّرق الأوسط» اقتصرت على التّعامل مع الجزء الخاصّ بأراضي الضفّة والقطاع، وحاولت إسقاط الأجزاء الباقية أو الالتفاف عليها.

خامس هذه المحدّدات هو وضوح المقياس الّذي نعتمده في قياس أيّ اتفاق بشأن هذا الصّراع العربي ـ الصّهيوني في ضوء المحدّدين السّابقين. فهذا المقياس فيما يخصّ البعد العربي في الصّراع هو «أمن هذا الوطن العربي ودائرته الحضاريّة والحفاظ على مصالحها». وهو فيما يخصّ البعد الفلسطيني المتفرّع من هذا البعد العربي «الحقوق الوطنيّة الثّابتة غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني على حدّ تعبير الشّرعيّة الدّوليّة.. حقّه في العودة وحقّه في تقرير المصير وحقّه في إقامة الدّولة المستقلّة».

سادس هذه المحدّدات هو استحضار الهدف النّهائي الّذي تسعى إليه أمّتنا العربيّة على الصّعد المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة وهو استتباب السّلام القائم على العدل وازدهار العمران الحضاري استلهاماً لروح الحضارة العربيّة الإسلاميّة الّتي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود ومؤمنون بأديانٍ أخرى ولم تعرف في تاريخها بروز «مشكلة يهوديّة» كما حدث في حضارة أخرى. وهذا الحدث النّهائي يتطلّب العمل من أجل إقامة نظام عالمي أساسه العدل وتعارف الحضارت وتعاونها. وهو يدعو إلى أن يكون المقياس الّذي نعتمده في قياس أيّ اتفاق في بعده الدّولي هو «احترام الشّرعيّة الدّوليّة ومقاومة الهيمنة والطّغيان» و«نبذ الصّهيونيّة» العنصريّة التّوسعيّة.

سابع هذه المحدّدات هو استذكار حقيقة أنّ الصّراع العربي ـ الصّهيوني هو من الصّراعات الممتدّة الّتي مرّت بمراحل، وله أبعاده المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة، ولن يتحقّق إنهاؤه إلّا بإزالة مسبّباته، وهو يحتاج في التّعامل معه إلى الصّبر على الوفاء بمتطلّباته والتحلّي بالنّفَس الطّويل والثّقة بقدرة الأمّة على المواجهة وتمثّل روح الانتفاض والمقاومة فيها.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي، وهي تستحضر ما جاء في بيانها الصّادر في ١٩٩٣/١٠/٢٥ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد الّذي تضمّن محدّدات التّعامل وحذّر من سغبّة القبول بشروط عمليّة

التّسوية الّتي أطلق عليها اسم «سلام الشّرق الأوسط»، وأوضح أنّ «الحقوق التّاريخيّة للشعوب والأمم لا يجوز التصرّف فيها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو جيل أو لقطر أو لمجموعة أقطار أن تتصرّف بحقوق الأمّة كلّها»، لتدعو أبناء الأمّة العربيّة كافّة إلى الوفاء بمتطلّبات المرحلة الجديدة في الصّراع العربي - الصّهيوني، وهي على ثقة من التزامهم بهذه المحدّدات الواضحة في التّعامل مع هذه المرحلة وفي قراءة الاتفاق وتقويمه.

٣ ـ في قراءة الاتفاق وتقويمه

لقد نظرت الأمانة العامّة بإمعان في الاتفاق الّذي تمّ إبرامه بين «حكومة إسرائيل وقيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في شقّه الخاصّ «بالاعتراف المتبادل» وشقّه الخاصّ «بإعلان المبادئ» فدرسته من حيث ارتباطه بما يجري في منطقتنا العربيّة وشكله ومضمونه وانعكاساته، وما يتّصل به من مفاوضات بشأنه وميزانيّة واقتصاد ووضع انتقالي ووضع دائم وتشريع وترتيبات. وتوصّلت إلى مجموعة أمور:

أولاً: إنّ إبرام هذا الاتفاق يقع ضمن سعي قوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة إقامة نظام شرق أوسطي في دائرتنا الحضاريّة العربيّة الإسلاميّة تكون «لإسرائيل» فيه اليد العليا. وقد بدا واضحاً من نصوص «إعلان المبادئ» أنّ ساحة الاتفاق تتجاوز فلسطين إلى المنطقة وأنّه لا يحصر مفاعليه ونتائجه بطرفيه فحسب بل يشمل أطرافاً أخرى لم تشارك في توقيعه ولا في التّفاوض حوله أصلاً. وهذا ما يؤكّد أنّه ليس شأناً فلسطينيّاً فحسب كما يحاول البعض أن يصوّره، وإنّما هو شأن عربي إسلامي واسع تُعنى به شعوب المنطقة وأنظمتها بشكل كبير.

ثانياً: لقد جاء إبرام الاتفاق في وقت اتخذ العدو الإسرائيلي فيه قراراً بالهروب من «جحيم قطاع غزّة» على حدّ تعبيره، والانتفاضة لاتزال تعطي، وقد بدأ حدّ أدنى من التّنسيق العربي الرّسمي بشأن مباحثات التّسوية الثّنائيّة الجارية في واشنطن، والرّأي العامّ العربي يطالب بالملاحة العربيّة وتقوية النّظام العربي، والمناخ السّائد على المستوى الرّسمي العربي يشير إلى قرب انفراج ما سبّبه زلزال الخليج من أزمات في العلاقات بين الحكومات العربيّة.

ثالثاً: تمّ إعداد الاتفاق سرّاً في الظّلام بعيداً عن مؤسّسات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ومن دون علمها. واتّبعت في إقراره في اللّجنة التنفيذيّة والمجلس المركزي أساليب لم يتعوّد عليها العمل الفلسطيني من قبل.

رابعاً: إنّ الاتفاق من حيث نوعه ـ كما يتّضح من نصوصه ـ هو من اتفاقات الإملاء الّتي يجري فرضها بالإكراه، وتستهدف فيما تستهدف بأنّ قوى الهيمنة الّتي تمليه جانبها فاضل وجانب الشّعوب الّتي تكافحها شرّير، فتعمد إلى إثبات نصوص يقصد منها النّيل من نضال الشّعوب بوصمه بأنّه إرهاب وإنكار حقّ المقاومة عليها واستخدام ألفاظ جارحة بقصد تلطيخها بالعار. ومن مظاهر الإملاء في هذا الاتفاق فرض التّعهد بنبذ الإرهاب لإلصاق شبهة الإرهاب بجهاد الشّعب العربي الفلسطيني ضدّ الاستعمار الصّهيوني العنصري، وفرض التعهّد بالتخلّي عن أيّ عمل من أعمال العنف وبتأديب المخالفين، بينما الشّرعيّة الدّوليّة تؤكّد حقّ الشّعوب الخاضعة لنظم استعماريّة وعنصريّة في الكفاح بكلّ السُّبل ضدّ هذه النّظم. وقد جاء شقّ الاعتراف المتبادل في هذا الاتفاق فيما يخصّ الطّرف الفلسطيني بفعل هذا الإملاء مخالفاً في الشّكل والمضمون لميثاق منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ونظامها الأساسي، ومناقضاً على صعيد القيم المعنويّة الأخلاقيّة للشرعيّة الدوليّة والقانون الدولي بشأن قضيّة فلسطين، وماسّاً بقيمة النضال من أجل التحرير، فكان على الصعيد العملي مدخلاً خاطئاً لبلوغ السلام القائم على العدل وسبباً في تصعيد التّوتر والنّفخ في أوار الصّراع. وستتحمّل الولايات المتحدة الأمريكيّة الّتي مكّنت الحركة الصّهيونيّة من إملائه نصيبها الكبير من المسؤوليّة المعنويّة والماديّة للنتائج الوخيمة المترتّبة على ذلك.

خامساً: إنّ الاتفاق من حيث مضمونه في ضوء المقياس الّذي اعتمدناه لقياسه جاء مفرّطاً بالحقوق الوطنيّة الثابتة غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني. فهو يخلو فيما يخصّ الجزء الخاصّ بالضفّة والقطاع من قضيّة فلسطين من الحديث عن «الأرض الفلسطينيّة» فيما عدا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة ومنطقة أريحا، ويترك أرض المستوطنات والقدس الكبرى لمفاوضات الوضع النّهائي، وهكذا فإنّه لا يلبّي متطلّباته الحدّ الأدنى ويحمل في طيّاته تكريس احتلال جزء كبير من الضّفّة الغربيّة. وهو يعرّض قدسنا لتعاظم الخطر الصّهيوني عليها في الفترة الانتقاليّة. وهو يعالج جزئياً أمر بعض من شرّدوا عام ١٩٦٧، ولا يتحدّث عن حقّ العودة لمن شرّدوا عام ١٩٤٨، ولا يشير من قريب أو بعيد لأهلنا في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨. كما جاء هذا الاتفاق مهدّداً باختراق صهيوني إسرائيلي للوطن العربي ودائرته الحضاريّة اقتصاديّاً وأمنيّاً. وجاء ليزيد من إحكام قبضة الحركة الصهيونيّة على مصير اليهود في أوطانهم، ويضعف الأصوات المعادية للصهيونيّة في أوساطهم. وجاء ليغري قوى الهيمنة الدّوليّة بمزيد من التنكّر للشّرعيّة

الدّوليّة والإمعان في ممارسة غطرسة القوّة. ولقد كرّس هذا الاتفاق فصل قضيّة فلسطين عن عمقها العربي الإسلامي، وتجزئتها إلى أجزاء لا رابط بينها. وهو يستهدف بتركيزه على الدّور الأمني للحكومة الذّاتية إلى تحويلها إلى نوع من حزام أمني للكيان الصّهيوني. ولعلّ أخطر ما فيه أنّه تضمّن اعترافاً فلسطينيّاً بشرعيّة الاغتصاب الصّهيوني لفلسطين، وأفسح المجال من ثمّ لقوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة كي تمارس الضّغوط على جميع الدّول الّتي لم تعترف بإسرائيل لتقوم بذلك وبخاصّة الدّول الإسلاميّة. ولعلّ الأمر الوحيد الّذي مثّل تغيّراً في الموقف الصّهيوني في هذا الاتفاق هو ذكر «الشّعب الفلسطيني». وهذا تغيّر هام يخرج بالإسرائيليّين فيما يخصّ هذا الأمر من أسر العقيدة الصّهيونيّة الّتي أنكرت وجود هذا الشّعب وردّد أتباعها مقولة أرض بلا شعب. ونحن نسجّل هذا التغيّر مؤكّدين أنّه جاء بفعل النّضال المتّصل للشعب العربي الفلسطيني والأمّة العربيّة الّذي توّجته الانتفاضة والمقاومة. ولكنّنا في الوقت نفسه نضعه في حجمه الحقيقي ولا نغالي فيه لأنّ هذا الاعتراف لم يقترن باعتراف صريح بالأرض الفلسطينيّة الّتي تدور فكرة الحكم الذّاتي حول إنكارها. وهكذا يمكن النّظر لهذا التغيّر على أنّه حرف أوّل في أبجدية ستُفرض على عدوّنا من خلال النّضال المستمرّ نطبّق بقيّة حروفها. ولاشكّ في أنّ فرض الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع سيحدث تفاعلات حادّة ويوجد حقائق جديدة تستطيع القوى المناضلة التّعامل معها بمنطق الفعل لتوظيفها لصالح تحقيق مكاسب وانتصارات على طريق التّحرير واحترام حقوق الإنسان. ولقد توصّلت الدّراسة الّتي قامت بها المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان لهذا الاتفاق في ميزان حقوق الإنسان إلى أنّه أخلّ بحقّ تقرير المصير وبحق الشّعب الفلسطيني في العودة ووضع سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني تحت وطأة الضّغوط الإسرائيليّة لكيلا تلتزم بما أعلنته قيادة المنظّمة من عزمها الالتزام بمعايير حقوق الإنسان

سادساً: لا يمكن إنهاء الحديث عن الاتفاق دون التطرّق إلى حديث عنه من حيث الإخراج. وهنا تجدر الإشارة إلى الدّور الّذي قبل وزير خارجية النّرويج، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، القيام بطلبه تعهّداً من رئيس المنظّمة يخالف منطق الشّرعيّة الدّوليّة يردّد فيه تعبير نبذ الإرهاب ويشجّع التّطبيع تحت الاحتلال. كما يُشار إلى الحفل المشهود الّذي أقامته الإدارة الأمريكيّة في البيت الأبيض، وما حمل في طيّاته من معانٍ تساند منطق الهيمنة، وما ردّد فيه الطّرف الصّهيوني من مزاعم، وأداء الطّرف الفلسطيني الّذي لم يحاول أن يفنّد هذه المزاعم ولم يذكر نضال الشّعب والأمّة على غير ما رآه العالم وسمعه في خطاب رئيس المنظّمة أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. ويُشار أيضاً إلى مشاركة أطراف دوليّة عدّة والأمم المتحدة أيضاً في تأييد الاتفاق دون ذكر ما تضمّنه من نقص وتناقض مع الشّرعيّة الدّوليّة.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي في ضوء ما سبق تنبّه إلى المخاطر الّتي ستنجم عن تطبيق هذا الاتفاق. وهي تدعو الأمّة العربيّة على الصّعيدين الرّسمي والشّعبي للتنبّه إلى هذه المخاطر ومواجهتها.

٤ ـ في مخاطر تطبيق الاتفاق

أ ـ على صعيد قضيّة فلسطين

(١) إنّ هذا الاتفاق يطرح بقوّة تساؤلاً حول مستقبل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ومصيرها، كتعبير عن الكيان السّياسي لشعب فلسطين كلّه وعن هويّته الوطنيّة. وهو يطرح إشكاليّة التّمثيل السّياسي للمنظّمة وسلطة الحكم الذّاتي الّتي جردّت منها سلطة البحث في السّياسة الخارجيّة والدّفاع والأمن لتكون في يد الاحتلال الإسرائيلي.

(٢) إنّ هذا الاتفاق يمثّل خطراً على مستقبل الانتفاضة بما تضمّنه من دور أمني لسلطة الحكم الذّاتي. وهو ينذر باحتمال صراع فلسطيني قد يؤدّي إلى الاقتتال بين مؤيّديه ومعارضيه. كما ينذر بخطر اشتداد ضغوط قوى الهيمنة لتوطين أبناء فلسطين خارج وطنهم.

(٣) إنّ الأجواء المحيطة بالاتفاق والخطوات الّتي حدّدت لتطبيقه على الأرض تجعل من الممكن حدوث ممارسات خاطئة لسلطة الحكم الذّاتي في ظلّ الضّغط الإسرائيلي عليها وهو ما يمسّ الوحدة الوطنيّة والدّيموقراطيّة.

(٤) إنّ هذا الاتفاق عبر ملحقه الّذي يتحدّث عن تعاون اقتصادي بين «إسرائيل» والحكم الذّاتي الفلسطيني يحمل في طيّاته خطر وضع يجمع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، واستخدام بعض شرائح المجتمع الفلسطيني تحت الضّغط في المشروع الصّهيوني للتغلغل الإقليمي في المنطقة سعياً لتحقيق حلم «إسرائيل العظمى» كقوّة اقتصاديّة وسياسيّة تحرّكها.

ب ـ على صعيد أمن الوطن العربي

(٥) إنّ الخطوة الانفراديّة الّتي مثّلها توقيع هذا الاتفاق تفسح المجال للعدو الإسرائيلي كي يتابع محاولاته للاستمرار في احتلال الجولان السّوري والشّريط المحتلّ في جنوب لبنان والاعتداء على حدود ومياه الأردن.

(٦) إنّ إبرام الاتفاق يمثّل خطوة مهمّة

في تطبيق النّظام شرق الأوسطي، ويمثّل من ثمّ تهديداً آخر للنّظام العربي.

(٧) لقد أفسح هذا الاتفاق المجال للعدو الإسرائيلي كي يجاهر بطرح فكرة إقامة علاقة ثلاثيّة بين إسرائيل والحكم الذّاتي الفلسطيني والأردن، والضّغط من ثمّ على الأردن لقبول هذه الفكرة الّتي تستهدف فيما تستهدف التّمهيد للتغلغل الإسرائيلي في الجزيرة العربيّة وعزلها عن مصر وسوريا.

(٨) جاء إبرام الاتفاق ليمكّن الولايات المتحدة الأمريكيّة من ممارسة ضغوطها على الدّول العربيّة لإنهاء المقاطعة العربيّة لإسرائيل. وهكذا رأينا بعض هذه الدّول تتخذ خطوات في هذا الطّريق، فبرز خطر التّطبيع مع العدو قويّاً بينما هو متمسّك باحتلال الأرض العربيّة.

٥ ـ في الأسباب والظّروف المؤدّية إلى الاتفاق

إنّ اتفاق غزّة ـ أريحا لم يكن من الممكن إنجازه، أو الوصول إليه، لولا أنّ مهّدت له، وتسبّبت بإيجاده، ظروف وعوامل أسباب دوليّة وعربيّة وفلسطينيّة لابدّ من إيجازها بسرعة:

١ ـ إنّ هذا الاتفاق هو نتيجة طبيعيّة لسمتين رئيسيّتين طبعتا الأوضاع العربيّة عموماً وامتدّتا لتطبعا السّاحة الفلسطينيّة بطابعها.

السّمة الأولى: هي سيطرة المصالح القطريّة والكيانيّة الضّيّقة (وأحياناً ما دون القطريّة) على الأداء السّياسي العربي بكلّ تلاوينه ومؤسّساته. وفي هذا الإطار تمكن الإشارة إلى انفراد نظام أنور السّادات بتوقيع اتفاق «كامب ديفيد» مع إسرائيل وما ترتّب عليه من استبعاد الحلّ العسكري للصّراع.

السّمة الثّانية: تغييب الدّيموقراطيّة والمشاركة الشّعبيّة عن القرارات المصيريّة.

٢ ـ إنّ هذا الاتفاق جاء نتيجة طبيعيّة لحرب الخليج الأولى والثّانية ولما نجم عنهما من تداعيات مأساويّة خطيرة مازالت مستمرّة سواء من خلال انهيار منظومة التّضامن العربي والإسلامي، أو من خلال استنزاف الموارد النّفطيّة العربيّة، أو من خلال استمرار الحصار على العراق وتعطيل دوره كعمق استراتيجي للمواجهة مع العدو الإسرائيلي.

٣ ـ فهذا الاتفاق هو نتيجة لتحوّلات عالميّة كبرى تمثّلت في انهيار المنظومة الاشتراكيّة وفي قيام نظام عالمي جديد بقيادة القطب الأمريكي الأوحد الشديد الانحياز للمصالح والأهداف الإسرائيليّة. كما أن هذا الاتفاق هو أيضاً وليد قراءة مستعجلة للواقع الدّولي تجاهلت ما يجابهه من تحدّيات سواء داخل مركزه القيادي أو على المستوى العالمي. فبدلاً من أن تكون حركة التّحرير الفلسطينيّة في طليعة المعترضين عليه السّاعين إلى تغييره فقد تحوّلت لتصبح أحد عناصر تثبيت هذا الواقع الدّولي ومدّهُ بعناصر جديدة.

٤ ـ إنّ هذا الاتفاق هو إعلان عن عجز حركة التّحرر العربيّة عبر السّنوات الخمسين المنصرمة عن صوغ برنامج عملي متكامل لمجابهة التحدّي الصّهيوني ولخوض معركة التّحرير نتيجة انهماكها في صراعات أجنحتها الدّاميّة، وانغماسها في لعبة الوصول إلى السّلطة بأيّ ثمن، الأمر الّذي قادها إلى مساومات معلنة وغير معلنة على حساب القضيّة المركزيّة.

٥ ـ إنّ هذا الاتفاق هو نتيجة تخطيط طويل الأمد استهدف البنية القياديّة الفلسطينيّة سواء عبر اغتيال بعض أبرز قادتها، أو على استدراجها إلى حالة من التّرهّل والتّعب والإنهاك والمصالح والامتيازات، أفرزت مع الزّمن شبكة من العلاقات والقيم والمفاهيم والأوضاع أخذت تضغط على القرار الفلسطيني تدريجيّاً لإفراغه من مضمونه الثّوري والوطني ولدفعه إلى حال من اليأس والإحباط تسمح بتمرير اتفاق كاتفاق ١٣ أيلول.

٦ ـ في المواجهة والوفاء بمتطلّبات المرحلة

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي وهي تشارك في الدّعوة إلى مواجهة مخاطر الاتفاق والوفاء بمتطلّبات المرحلة الجديدة في الصّراع العربي الصّهيوني، تدرك أنّ هذه الدّعوة تستوجب عزماً على متابعة النّضال لبلوغ السّلام القائم على العدل ولإنهاء معاناة الشّعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وأينما كان من موقع معرفة شدّة هذه المعاناة وأشكالها. كما تدرك أنّ هذه الدّعوة تتطلّب بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة ينطلق من قراءة موضوعيّة للواقع القائم تحيط بسلبيّاته وإيجابيّاته، ومن معرفة بحيويّة أمّتنا ووعي مجال العدو الّذي يشهد هو الآخر أنواعاً من المعاناة، ومن فهم للصّورة الدّوليّة وما يطرأ عليها. وقد توصّلت المناقشات إلى عدد من النّقاط بهذا الشّأن:

أوّلاً: إنّ أوّل ما ينبغي عمله هو متابعة أهل الرأي في الأمّة جهودهم لتوعية أبناء أمّتهم بحقائق الاتفاق ومخاطره، حتّى تعمّ المعرفة بها وتبدّد دعايات إعلام الأزمات وتمهّد لحشد طاقات الأمّة بغية الوفاء بمتطلّبات المواجهة. وهذه التّوعية ضروريّة أيضاً للحيلولة دون إملاء اتفاقات مماثلة على أطراف عربيّة أخرى، ولإشعار قوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة بالخطأ الجسيم الّذي وقعت فيه حين مسّت القيم المعنويّة الأخلاقيّة فخلّفت جرحاً غائراً في

نفسيّة الأمّة تزيده الأيّام التهاباً ولا يشفيه إلاّ محوّ الصّيغ المملاة وإقامة العدل. وواضح أنّ جميع المؤسّسات والتّنظيمات مدعوّة للمشاركة في حملة التّوعية هذه، كلّ في مجاله.

ثانياً: يتضمّن هذا البرنامج على صعيد فلسطين الحفاظ على منظّمة التّحرير الفلسطينيّة باعتبارها التّجسيد السّياسي لحركة الشّعب الفلسطيني والتمسّك بميثاقها الوطني. كما يتضمّن العمل على استمرار الانتفاضة ودعمها بكلّ ما تحتاجه وتجنيبها شرور الصّراع الدّاخلي بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنيّة وتعزيزها وفق ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني. ويتضمّن البرنامج على هذا الصّعيد أيضاً استمرار النّضال لإنهاء الحكم الذّاتي بأسرع وقت ممكن وتحرير الضّفّة والقطاع، ولإفشال المشروع الإسرائيلي فيما يخصّ السّيطرة على القدس الكبرى، ولفرض الاعتراف على العدو بحقّ العودة إلى فلسطين لكلّ واحد من أبنائها. وهو يتضمّن أيضاً العمل للإفراج عن جميع المعتقلين وإعادة المبعدين، ومقاومة كلّ صور التّبعيّة الاقتصاديّة للعدو، ومواجهة محاولات فرض التّوطين على أبناء فلسطين في الخارج بحجّة التّعويض وتأكيد أنّ الحقّ في الوطن لا يعوّض بمال وأنّ التّعويض هو عن المعاناة، والعناية بشؤون العائدين الحياتيّة في أماكن تجمّعهم إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وتصعيد النّضال لإزالة كلّ المستوطنات الإسرائيليّة من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧، والحرص على تقوية الرّوابط مع أبناء فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ الصّامدين.

ثالثاً: يتضمّن هذا البرنامج على صعيد قضيّة أمن الوطن العربي متابعة المقاومة لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربيّة المحتلّة في الجولان وجنوب لبنان، وتقديم الدّعم لهذه المقاومة ماديّاً ومعنويّاً. كما يتضمّن الدّعوة إلى الحفاظ على النّظام العربي في مواجهة النّظام شرق الأوسطي وتعزيزه بتطبيق الاتفاقات العربيّة وتطويره وتحقيق المصالحة العربيّة وإقامة علاقات وحدويّة. وهو يتضمّن أيضاً العمل لتمكين الأنظمة العربيّة من مواجهة الضّغوط الأمريكيّة بالتزامها بالتّغيير الدّيموقراطي والاستجابة لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، وذلك بجعل الدّيموقراطيّة جوهر النّهضة العربيّة المعاصرة. ويتضمّن البرنامج أخيراً مقاومة كلّ أشكال التّطبيع مع العدو الّذي يحتلّ الأراضي العربيّة، ودعوة الحكومات العربيّة إلى رفض إنهاء مقاطعة إسرائيل والصّمود أمام الضّغوط الأمريكيّة الدّاعية إلى ذلك، وإطلاق حركة شعبيّة واسعة لمقاومة التّطبيع تمتدّ إلى كلّ قرية وحيٍّ على امتداد الوطن العربي وتستند إلى مركز علمي يختصّ بملاحقة نشاطات العدو الاقتصاديّة وتحديدها ومحاولات تخريبه الثّقافي والتّربوي والإعلامي وإفشالها. كما تستند إلى صيغة جبهويّة متقدّمة بين القوى الدّيموقراطيّة الحيّة في صفوف العروبيّين والإسلاميّين.

رابعاً: يعنى هذا البرنامج بالتحرّك على الصّعيد الدّولي للدعوة إلى اعتماد العدل سبيلاً للسّلام المستتبّ، واحترام الشّرعيّة الدّوليّة وتطبيقها، وتأكيد حقّ الشّعوب بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعنصريّة، وكشف حقيقة الصّهيونيّة العنصريّة التوسّعيّة وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وما تمارسه من إرهاب، ومطالبة اليهود بنبذها إذا أرادوا العيش في ظلّ السّلام العادل، وإيضاح العلاقة بين الممارسات الصّهيونيّة وما تشهده دول الغرب من تنامي العداء لليهود فيها، والتوعية بأخطار قانون العودة الإسرائيلي الّذي يفسح المجال إلى تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين وانعكاساته السّلبيّة على أمن منطقتنا العربيّة وعلى أمن اليهود غير الإسرائيليّين والدّعوة إلى إلغاء هذا القانون، وتعزيز الرّوابط مع حركات التّحرّر العالميّة المقاومة للاستعمار والصّهيونيّة وأشكال الهيمنة الأخرى.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي وهي تقدّم رؤية الفكر العربي لمتطلّبات المرحلة الجديدة للصّراع العربي ـ الصّهيوني بمناسبة وقوع هذا الحدث الجلل، لتثق بأنّ الأمّة قادرة على الوفاء بهذه المتطلّبات والتقدّم على طريق تحرير فلسطين وتنفيذ مشروعها الحضاري العربي بكلّ عناصره والإسهام في تعزيز العمران البشري في عالمنا وإقامة السّلام القائم على العدل.

الأمانة العامّة
للمؤتمر القومي العربي